

Distr.
GENERALDP/1997/16/Add.1 (Part III)
25 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISHالمجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكانالدورة السنوية لعام ١٩٩٧
١٢ - ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، نيويورك
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٦
والمسائل ذات الصلة

إضافة

سجل البرنامج الرئيسي

المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٣ - ١	مقدمة - أولاً
٣	٢٨ - ٤	تطبيق مفهوم التنمية البشرية المستدامة وتعزيز المكاتب القطرية والمقر - ثانياً
١٠	٣٣ - ٢٩	الترتيبات الجديدة للبرمجة والتنفيذ - ثالثاً
١٢	٣٨ - ٣٤	الدعوة وتكوين شراكات ودوائر مناصرة وتعبئة الموارد من أجل التنمية البشرية المستدامة - رابعاً
١٣	٤١ - ٣٩	تعزيز شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة - خامساً
١٤	٤٤ - ٤٢	أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي تمر بأزمات وبظروف استثنائية أخرى - سادساً
١٥	٤٦ - ٤٥	بناء منظمة تعليمية أصغر حجماً وأكثر مساهمة - سابعاً
١٧		المرفق: الموارد الأساسية الموافق عليها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمثلة قطرية توضيحية في المجالات البرنامجية المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة



أولا - مقدمة

١ - ظلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تشهد نموا اقتصاديا ديناميا بلغ في المتوسط ٧ في المائة. بيد أن معدلات النمو تباينت مما يزيد على ٩ في المائة في شمال وشرق آسيا إلى حوالي ١ في المائة في بعض بلدان جزر المحيط الهادئ. وكانت هناك فوارق ملحوظة داخل معظم البلدان، حيث ظل ما يزيد على ٢٠ في المائة من سكان المنطقة يزرعون في فقر مدقع. وعلى الرغم من أن الدينامية الاقتصادية للمنطقة توفر أساسا يمكن أن تنطلق منه التنمية البشرية المستدامة، لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي تحقيقه في هذا المجال. فارتفاع معدل النمو السكاني، وسرعة التصنيع والتحضر، والاستخدام غير المستدام للموارد، كل ذلك يزيد من حدة تزايد عدد الفقراء الذين يعيشون على الكفاف ومن حدة ارتفاع الفوارق في الدخل. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها البرنامج الإنمائي في المنطقة في معالجة أوجه الاختلال هذه، بالتشارك مع الحكومات والأوساط الإنمائية ككل، من خلال مبادرات موجهة في مجال التنمية المستدامة من قبيل المبادرات المبينة في المرفق.

٢ - وفي عام ١٩٩٦، قام المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع خطة عمل مشتركة بين المكاتب القطرية والمقر توجز الأهداف والمهام المحددة ذات الأولوية في مجال التنمية وتتضمن مقاييس محددة جيدا بهدف رصد إنجازها. والأهداف هي ما يلي: (أ) تنفيذ برامج ذات نوعية جيدة في مجال التنمية البشرية المستدامة يمكن قياس أثرها، وتقديم الدعم للجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في المنطقة؛ (ب) تنفيذ الترتيبات البرنامجية الجديدة، مشفوعة بعملية فورية للاستعراض والموافقة ورصد مالي دقيق؛ (ج) تعبئة الموارد وتعزيز التفاف الدوائر المناصرة حول برامج رئيسية تتلقى الدعم من البرنامج الإنمائي في المنطقة؛ (د) تعزيز شبكة المنسقين المتهمين وشراكات الأمم المتحدة في المنطقة؛ (هـ) زيادة كفاءة ممارسات المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في قطاع الأعمال.

٣ - وسيواصل المكتب، مستفيدا من الدروس المكتسبة، دعم البرامج الوطنية للقضاء على الفقر في عام ١٩٩٧، مع زيادة التركيز على التنفيذ القائم على المشاركة على مستوى القواعد الشعبية، وزيادة استخدام العلم والتكنولوجيا. وإلى جانب التوسيع المتواصل لنطاق التنفيذ الوطني ستبذل جهود ترمي إلى تحسين الفعالية من حيث التكلفة للعمليات ومعدلات الإنجاز. وسيركز أيضا على إقامة وتعزيز شبكات المعرفة والخبرة، مع تقديم مزيد من الدعم للمبادرات التي تقودها البلدان في المنطقة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

ثانيا - تطبيق مفهوم التنمية البشرية المستدامة وتعزيز
المكاتب القطرية والمقر

ألف - القضاء على الفقر

٤ - في نهاية عام ١٩٩٥، اعتمد المكتب استراتيجيات ذات خمسة مسارات تتعلق بالقضاء على الفقر لدعم البلدان في المنطقة. وقد تركزت هذه الاستراتيجية على ما يلي: تعزيز البرامج الوطنية للقضاء على الفقر؛ وإجراء عمليات تقييم للفقر بغية المساعدة في صياغة سياسات وطنية للقضاء على الفقر؛ وإعداد تقارير وطنية في مجال التنمية البشرية ووضع مؤشرات فارقة؛ وتعزيز استخدام العلم والتكنولوجيا للقضاء على الفقر؛ ووضع برامج فعالة لمناطق بعينها، لا سيما في البلدان المنكوبة بالنازعات بغية إعادة بناء المؤسسات على المستوى المجتمعي. واستنادا إلى هذه الاستراتيجية، برزت في نهاية عام ١٩٩٦ مؤشرات واضحة لإحراز تقدم في مجال القضاء على الفقر. وقد ترجم العديد من الالتزامات التي قطعتها الدول في المنطقة على نفسها في مؤتمرات عالمية إلى برامج للقضاء على الفقر تقود الحكومات عملية تنفيذها. وقد أدت عمليات تقييم الفقر إلى تعزيز فاعلية هذه البرامج حيث تم الاضطلاع بمزيد من التدخلات الموجهة التي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتركز على أشد قطاعات السكان فقرا. وتم تدعيم أدوات رصد وتقييم أثر البرامج بمؤشرات ومنهجيات حددت في تقارير التنمية البشرية، وتعززت القدرة على تنفيذ هذه البرامج بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال بناء المؤسسات.

٥ - وفي عام ١٩٩٦، خصص البرنامج الإنمائي ٣٣ في المائة من الموارد الأساسية للجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتركز البرنامج الإنمائي المتزايد على دعم الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر يتضح في كل بلد من بلدان المنطقة تقريبا. فعلى سبيل المثال، يركز البرنامج الوطني ٧-٨ للقضاء على الفقر في الصين، الذي يتلقى الدعم من البرنامج الإنمائي ويهدف إلى تقديم المساعدة بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ٨٠ مليون شخص يعيشون دون مستوى خط الفقر، على تكوين مجموعات من الأسر المعيشية الفقيرة بهدف رفع مستوى المهارات وزيادة فرص الحصول على ائتمانات في الريف. وكمتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وتمشيا مع الاستراتيجية الوطنية لاندونيسيا للقضاء على الفقر، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لمجموعة من الأنشطة الموجهة نحو قطاعات محددة من سكان ذلك البلد. وشملت تلك الأنشطة تقييم أثر برامج القضاء على الفقر، ووضع بيانات أساسية، وإقامة شبكات نظم للرصد، وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق للمجتمعات الفقيرة من خلال تكنولوجيا المعلومات. وفي ميانمار، أكمل البرنامج الإنمائي المرحلة الأولى من مبادراته المتعلقة بالتنمية البشرية والتي تشير التقديرات إلى أنها أفادت ما يقرب من مليون شخص من الفقراء على مدى فترة السنتين ونصف السنة الماضية وقد أقامت هذه المبادرة، شراكات مع مجموعات مجتمعية غير رسمية وكادت بمثابة أول جهد يبذل بصورة منتظمة في ميانمار لتصميم وتنفيذ استراتيجية لاستئصال شأفة الفقر بدءا من القاعدة. أما تمديد مبادرة التنمية البشرية الذي تمت الموافقة عليه في عام ١٩٩٦ فهو يعمل على تحقيق الأمن الغذائي،

وسبل الرزق المستدامة والرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي للسمر المعيشية ويمزز شبكة تقديم الخدمات على مستوى القواعد الشعبية.

٦ - ولدعم الإعلان المتعلق بالقضاء على الفقر لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، يقدم برنامج التخفيف من حدة الفقر لمنطقة جنوب آسيا دون الإقليمية، الذي بدأ في شباط/فبراير ١٩٩٦، المساعدة في مجال التعبئة الاجتماعية، وصياغة سياسات لصالح الفقراء، وخدمات الرصد. وحتى الآن، ساعد البرنامج في تنظيم ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ دسمة من سكان القرى في تنظيمات مجتمعية نشطة في بنغلاديش وسري لانكا، وملديف، ونيبال، والهند. وقدم أيضا التدريب في المجالين الإداري والتقني لما يربو على ٢ ٠٠٠ من المديرين، رؤساء المنظمات المجتمعية، والناشطين القرويين.

٧ - وفي أعقاب تقييم أجري في عام ١٩٩٥ لبرنامج التخفيف من حدة الفقر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أعاد البرنامج توجيه تدخلاته العديدة الصغيرة الواسعة النطاق، نحو مبادرات ذات أهداف محددة في مزيد من المجالات السابقة للتنفيذ والتي يمكن أن تضيف فيها المساعدة الإقليمية التي يقدمها البرنامج الإنمائي قيمة أكبر. فاضطلع البرنامج الإنمائي بدور أنشط في مجال الدعوة في مجالات مستهدفة، باستحداث قنوات لتبادل البحوث والخبرات والمنهجيات والأدوات الجديدة، ولنشر الممارسات الناجحة في مجال التنمية. وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ساعد البرنامج ١٥ بلدا على تعزيز أو إعداد برامج واستراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر؛ وقدم الدعم لـ ١٨ بلدا في إجراء عمليات تقييم للفقر؛ وقدم المساعدة لـ ١٧ بلدا في إعداد تقارير وطنية للتنمية البشرية؛ وعمل مع ٢٢ بلدا لإدماج العلم والتكنولوجيا في برامج التخفيف من حدة الفقر؛ ووضع برامج فعالة لمناطق محددة.

٨ - وكان من شأن التقارير الوطنية للتنمية البشرية أن وضعت المسائل المركزية للتنمية البشرية على جميع مستويات المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كان قد تم نشر خمسة تقارير للتنمية البشرية (١٩٩٤-١٩٩٦) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لكل من: بنغلاديش، وبوتان، والفلبين، والهند (على مستوى الولايات)، والمحيط الهادئ (على المستوى دون الإقليمي). ويجري حاليا إعداد تقارير لـ ١٧ بلدا آخر في المنطقة هي: إيران (جمهورية - الإسلامية)، واندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصين، وفيت نام، وكمبوديا، وماليزيا، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال. ويجري أيضا إعداد وثائق تتصل بالموضوع في ١٨ بلدا، وهذه الوثائق هي: قاعدة بيانات اجتماعية - اقتصادية في باكستان؛ وتحليلات لحالة التنمية البشرية المستدامة في أربعة بلدان يغطيها مكتب البرنامج الإنمائي في ساموا، وعشرة بلدان يغطيها مكتب البرنامج الإنمائي في فيجي، (حيث نُشر بالفعل تقرير فانواتو في عام ١٩٩٦)؛ وتحليل لحالة التنمية البشرية المستدامة في سري لانكا؛ وتقرير لرصد التنمية البشرية في تايلند؛ وتقييم للفقر على الصعيد الوطني في ملديف. وقد ذهبت الحكومة الهندية أبعد من ذلك حيث وافقت على إعداد تقارير على مستوى الولايات مستخدمة تقرير التنمية البشرية لولاية مدهيا براديش نموذجا للولايات الهندية الأخرى. وعلى الإجمال، كان من شأن التقارير التي أكملت أن زودت البلدان بإحصائيات ومؤشرات وطنية حديثة لتكون بمثابة أدوات تحليلية لوضع ورصد

استراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية في مجالي التنمية البشرية والفقير. وقد اعتمدت سنغافورة بالفعل بعض المؤشرات الاجتماعية العالمية لتقارير التنمية البشرية لقياس ما تحقّقه هي من نمو وتقدم. وقد ترتب على التقارير الوطنية المتعلقة بالسياسات والتحليلات الاقتصادية ووضع الميزانيات أثر أتاح تقديم المزيد من الدعم لما يضطلع به على الصعيد الوطني من مناقشات ورصد للفقير وتوسيع لنطاق استراتيجيات القضاء على الفقر.

باء - خلق فرص العمل وسبل الرزق المستدامة

٩ - أسفر النهج المتكامل الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معالجة شواغل العمالة ونوع الجنس والتنمية المستدامة عن عدد من البرامج التي تقدم التدريب على ممارسة سبل رزق مستدامة تحمي البيئة والتي تيسر الوصول الى سبل الرزق هذه في حين تزود فقراء الريف وخاصة المرأة بمصدر مستمر للدخل. وفي نيبال، يركز برنامج التدريب على العمل في الريف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنمية قطاع الصناعات المنزلية والصناعات الصغيرة في الريف على مستوى المناطق من خلال تقديم التدريب في مجال المهارات الأساسية والمهنية. وحتى الآن، درب البرنامج ٢٠٠ من المسؤولين على مستوى المناطق في تخطيط برامج التدريب على العمل في الريف وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وقدم أيضا لفقراء الريف تدريبا لاكتساب المهارات في مختلف الأنشطة المدرة للدخل، استفادت منه المرأة في المقام الأول. وفي منغوليا، أنشأ البرنامج الإنمائي مصنعا للجبين في منطقة منحدرات هوستين نورو، وهو مصنع يتسم بأهمية حيوية في أنشطة حفظ البيئة في المنطقة. ويدعم المشروع بوضوح سبل رزق الرعاة الذين يقيمون في المنطقة المحاذية لمحمية هوستين نورو الطبيعية والذين تأثروا تأثرا سلبيا بتدابير المنطقة الرامية إلى وضع حد للإفراط في الرعي في المحميات الطبيعية.

١٠ - وقد تم اختبار نهج مختلفة لتقديم قروض صغيرة في عدد من البلدان في المنطقة وتكييف هذه النهج حسب متطلبات وظروف محلية محددة. فعنصر القروض الصغيرة من عناصر المشروع الذي يتلقى الدعم من البرنامج الإنمائي في محمية كومولونغما الطبيعية في التبت، بالصين، مثلا، مبني على نموذج مصرف غرامين. ويقدم هذا المشروع القروض للأسر المعيشية الفقيرة من أجل ممارسة أنشطة مدرة للدخل من قبيل تربية الماشية وإنشاء مشاريع صغيرة. ويبلغ معدل السداد الأولي للقروض في إطار المشروع ١٠٠ في المائة. وفي بنغلاديش وسري لانكا ونيبال، شكّلت تنظيمات قروية لجمع مدخرات من الأسر المحلية في مجموعات رؤوس أموال يمكن أن تستخدم لخلق فرص عمل ومشاريع جديدة. وفي بنغلاديش، أدى البرنامج إلى إنشاء ٤٨٠ تنظيم قروي يضم ١٨ ٠٠٠ عضو. وقد ربطت هذه التنظيمات أيضا بالقطاع المصرفي الرسمي، مما سهل الحصول على مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار في شكل قروض. ومن المتوقع أن يصبح هذا المشروع نموذجا تقوم عليه برامج التمكين المجتمعي الأخرى التي يكيف كل منها حسب الظروف المحلية. على أنه لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي عمله في مجال تمويل المشاريع الصغيرة، وخاصة في مجال إقامة المزيد من العلاقات المصرفية بين المجتمعات الفقيرة والقطاع المصرفي الرسمي.

١١ - كذلك كان تشجيع العلم والتكنولوجيا بهدف زيادة دخل الفقراء أحد النشاطات الهامة في عدد من البرامج القطرية في عام ١٩٩٦. من ذلك مثلا أن قيام البرنامج الإنمائي بنقل التكنولوجيا في بوتان لإنتاج الزيوت الأساسية من أعشاب الليمون أدى الى تحسين سبل رزق فقراء الريف. فمن خلال استخدام تقنيات تقطير محسنة، زاد الدخل النقدي للفقراء المزارعين، وزاد إنتاج زيت أعشاب الليمون ثلاثة أضعاف منذ أن بدأ المشروع في عام ١٩٩٣. وثمة خطط لتكرار هذا النشاط جارية وسيكون لها أثر كبير على فقراء الريف في وسط وشرق بوتان حيث تزرع أعشاب الليمون. وقد بدأ في سري لانكا في تشرين الأول/أكتوبر تشغيل شبكة معلومات التكنولوجيا الصناعية والأسواق، وهي شبكة تتلقى الدعم من البرنامج الإنمائي واليونيدو لتلبية احتياجات أوساط قطاع الأعمال المتنامي في البلد من المعلومات. وهذه الشبكة تربط قواعد البيانات المتعلقة بأحدث التكنولوجيات في الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، والصين، وروسيا بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، كوسيط بين طرفين في شبكة الاتصالات. ويقدم هذا التشارك أيضا خدمات شبكة "انترنت"، كما يقدم التدريب في جميع جوانب تكنولوجيا الحواسيب والمعلومات. وأثر هذا المشروع على المدى الطويل يمكن أن يلمس أيضا خارج سري لانكا، فقد طلبت اندونيسيا وبيرو وفيت نام وكوبا وكولومبيا والهند وبعض الدول الأفريقية دعما في وضع مشروع لشبكة معلومات التكنولوجيا الصناعية والأسواق يركز على مشاركة القطاع الخاص. وستكون الشبكة في سري لانكا مصدرا أساسيا للمعلومات بالنسبة لهذه المشاريع.

جيم - النهوض بالمرأة

١٢ - كان إدماج موضوع نوع الجنس في التوجه الرئيسي للبرامج التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد الأهداف المحورية في جميع المكاتب القطرية. ونتيجة لذلك، أصبحت البرامج والمشاريع التي تصنف بصورة مستقلة ضمن هذا الموضوع أقل عددا. فقد أدمجت الشواغل المتعلقة بنوع الجنس في جميع برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي. ويتضح ذلك، على سبيل المثال، في استهداف المرأة في برامج خلق فرص العمالة وتوفير فرص الحصول على الائتمانات، وفي التركيز على البنات في برامج التعليم الابتدائي، وفي التشديد على مكافحة شدة قابلية المرأة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٣ - وفي إطار المشروع الإقليمي للمحيط الهادئ لإدماج شواغل المرأة في التوجه الرئيسي للمؤسسات الأهلية في مجتمعات المحيط الهادئ، بدأ برنامج لتقديم الائتمانات الصغيرة للمرأة في ساموا الغربية، بعقد حلقة عمل لتدريب المدربين في آبيا. ويقوم برنامج النهوض بالمرأة اقتصاديا واجتماعيا، المتصل بالمشروع، بتقديم ٥ ٠٠٠ دولار كمنح للأعمال التجارية التي ترأسها المرأة وللجماعات النسائية لبدء أعمال تجارية.

١٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اجتمعت في الهند نساء بارزات في مجالي العلم والتكنولوجيا، من ١٣ بلدا في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في حلقة عمل نظمت بدعم من برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي وتناولت تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة النمو الاقتصادي المستدام والعاقل. واعتمدت خطة عمل لإنشاء شبكة إقليمية من خبرات العلم والتكنولوجيا اللاتي سيدعمن النساء اللاتي يعشن في حالة فقر. وتشمل المسائل الرئيسية في هذا المجال توسيع الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة، وتعزيز التوعية بالفروق بين الجنسين في السياسات العامة، واستعراض الآليات القانونية التي تحمي حقوق الملكية للمجتمعات المحلية الأصلية.

١٥ - وخلال إدماج اعتبارات نوع الجنس في مبادرات البرنامج الإنمائي الأخرى، وما يترتب على ذلك من انخفاض عدد المشاريع التي تركز تركيزاً أساسياً على نوع الجنس، قد تصبح البرامج عرضة لتجاهل غير مقصود للشواغل المتعلقة بنوع الجنس. وسيولى اهتمام خاص لمراقبة هذه المسألة.

دال - حماية البيئة وتجديدها

١٦ - إن إدارة وحفظ الموارد البيئية والطبيعية هدف محوري من أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ما يتمثل في تخصيص ٧٣ في المائة من الموارد الأساسية لهذا المجال في البرامج المنفذة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويُعد حفظ الغابات والموارد المائية وتجديدها مجالاً من مجالات الأولوية في الدعم المقدم إلى البرامج البيئية الوطنية في المنطقة. وعلى سبيل المثال، فإن مشروع إدارة موارد الغابات وتنمية القدرات المؤسسية في بوتان، الذي يشترك في تمويله برنامج بناء القدرات من أجل القرن ٢١ والبرنامج الإنمائي، يستهدف بناء القدرة الحكومية على إعداد مبادئ توجيهية وطنية لخطط إدارة الغابات. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت الغالبين جدول أعمال الغالبين للقرن ٢١ باعتباره مخطط البلد للتنمية المستدامة، بما يجعل الغالبين أول بلد في جنوب شرق آسيا يعتمد جدول أعمال وطنياً للقرن ٢١. وقد تلقت العملية التي استغرقت عاماً كاملاً واتسمت بقدر كبير من المشاركة في صياغة هذه المبادرة دعماً من البرنامج الإنمائي من خلال مشروع بناء القدرات للقرن ٢١.

١٧ - وجرى إبراز الاهتمام بمسائل البيئة الحضرية والمستوطنات البشرية مع التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ومتابعته. وفي عام ١٩٩٦، وأصل البرنامج الإنمائي في إندونيسيا توسيع وتعزيز برنامج الحضرية لدعم زيادة المشاركة والاستدامة في تنمية المدن الإندونيسية، بما يتفق مع مؤتمر الموئل الثاني (انظر الفرع المتعلق بالبيئة في المرفق).

١٨ - وقدم مرفق البيئة العالمية قرابة ٢٢٠ مليون دولار إلى المنطقة، تغطي صندوق مرفق البيئة العالمية/مونتريال والبرنامج العالمي للمنح الصغيرة التابع للمرفق. وتغطي مجموعة مرفق البيئة العالمية في آسيا والمحيط الهادئ ٥٣ برنامجاً قطرياً وإقليمياً. وفي عام ١٩٩٦، وجه المكتب جهوده نحو ضمان التغطية الكاملة لمرفق البيئة العالمية في المنطقة في مجالي تغير المناخ والتنوع البيولوجي. وشمل ذلك ٢٥ اقتراحاً جديداً بشأن أنشطة يسهّر قيام الحكومات بتقديم بلاغاتها الرسمية الأولى إلى الاتفاقيتين المتعلقتين بتغير المناخ والتنوع البيولوجي.

١٩ - ويُعد برنامج إدارة الأراضي الرطبة وحسن استخدامها في التدخلات الاستراتيجية الرئيسية لمرفق البيئة العالمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ خلال عام ١٩٩٦، حيث يتركز البرنامج على تحقيق أقصى قدر من المنافع العالمية من حفظ وإدارة المستوى العالي من التنوع البيولوجي، بالتوازي مع الاستغلال المستدام للنظم الأيكولوجية الإنتاجية من أجل المنفعة البشرية. وقد بدأ هذا البرنامج بالموافقة على المشاريع التحضيرية المخصصة للصين وماليزيا. ومنتظر أن يتوسع ليشمل الهند وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبنغلاديش واليابان الجديدة ومنطقة نهر الميكونغ. ومع أن بلداناً مثل الصين ومنغوليا وبنغلاديش واليابان الجديدة وفيتنام قد نفذت برامج مرفق البيئة العالمية بكفاءة، فإن الإنجاز في بلدان أخرى كان يتعطل من جراء التأخيرات الطويلة في أعمال التخليص وتوقف تنفيذ الأنشطة التحضيرية. وسيولى الاهتمام لمعالجة هذه المسائل خلال عام ١٩٩٧.

٢٠ - وتستأثر بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بنسبة ٥٢ في المائة من الميزانية التراكمية للبرنامج الإنمائي المخصصة لبروتوكول مونتريال في الفترة ١٩٩١-١٩٩٦. ويتركز البرنامج على الاستعاضة عن مركبات الكلوروفلوروكربون وغيرها من المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون ببداخل غير ضارة بطبقة الأوزون في صناعات الرغويات والتبريد وتكييف الهواء والمذيبات والهباء الجوي (الإيروسول) وإطفاء الحريق. ففي تايلند، على سبيل المثال، ساعد البرنامج الإنمائي بنشاط على التخلص التدريجي من مركبات الكلوروفلوروكربون في حوالي ٣٠ مؤسسة تصنيعية في إطار بروتوكول مونتريال، مما يجعل تايلند من أوائل البلدان النامية التي تتخلص تدريجياً من تلك المركبات قبل الموعد المستهدف وهو عام ٢٠٠١. ونفذ البرنامج الإنمائي أيضاً مشاريع لتعزيز المؤسسة في وزارات البيئة في بنغلاديش والصين والهند وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وماليزيا وباكستان وسري لانكا وتايلند. وفي عام ١٩٩٦، انضمت منغوليا إلى هذه المجموعة بعد أن صدقت على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال، وتعديل لندن لبروتوكول مونتريال.

٤٥ - شؤون الحكم

٢١ - تعلّق البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ أهمية كبيرة على مساعدة الحكومات في تعزيز المؤسسات الوطنية وإدارة برامج شؤون الحكم والإدارة العامة، حيث خصص ٢٤ في المائة من الموارد الأساسية في المنطقة لدعم الأنشطة المتصلة بشؤون الحكم في العام الماضي.

٢٢ - وعُقد في باكستان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ المؤتمر الوزاري المعني بشؤون الحكم من أجل النمو المستدام والعدالة، وشارك فيه ١٤ بلداً آسيوياً. واعتمد المؤتمر إعلان لاهور الذي يتناول التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني، وتحقيق لا مركزية المهام الحكومية، ودور المشاريع الخاصة. وقد سهل ذلك مناقشة المسائل التي كثيراً ما تتسم بالحساسية، مثل الفساد، وزيادة دور المجتمع المدني، وتمكين المرأة سياسياً. وهناك الآن وعي متزايد بالأدوار التي يمكن أن تقوم بها أنشطة التعاون التقني المحايدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في معالجة هذه المسائل. ويتمثل أحد هذه المجالات في المساعدة التي يقدمها

البرنامج الإنمائي إلى العملية الانتخابية. وقد قدم البرنامج الإنمائي، بناء على طلب الحكومة المؤقتة في بنغلاديش، دعماً تقنياً إلى العملية الانتخابية خلال فترة الاضطرابات السياسية التي استمرت ستة أشهر في أوائل عام ١٩٩٦. فقد وضع البرنامج الإنمائي ثلاثة مشاريع متميزة في فترة قصيرة للغاية لتيسير عمل مراقبي الانتخابات، وتحقيق توعية الناخبين، وتدريب مسؤولي التصويت. وأدى ذلك إلى إعداد ٩٥٠ ٢٥ مركزاً للاقتراع، وتدريب ٤٠٠ ٠٠٠ موظف تصويت، وإنتاج أدلة تدريبية للانتخابات. وعقب إجراء الانتخابات في شهر حزيران/يونيه، طلبت الحكومة الجديدة دعم البرنامج الإنمائي لتعزيز قدرات لجنة الانتخابات من أجل الانتخابات التي تجري مستقبلاً. وفي أيار/مايو، طلبت حكومة كمبوديا رسمياً من البرنامج الإنمائي مساعدتها في تنسيق جميع أشكال الدعم التقني الخارجي للانتخابات في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

٢٢ - وطلبت بلدان عديدة في المنطقة المساعدة في تعزيز قدرات الحكم المحلي من أجل تحقيق اللامركزية في التخطيط والإدارة. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، اتسع بصورة سريعة الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى برنامج اللامركزية في نيبال. والمرحلة الحالية من برنامج التنمية المحلية القائمة على المشاركة تغطي الآن ٢٠ منطقة، وقدمت الدعم إلى المجموعات البرلمانية في اللجنة الوطنية للتخطيط وفي وزارة التنمية المحلية من أجل تحقيق اللامركزية في التخطيط. وحتى الآن، تم إنشاء ١٢٦ منظمة قروية تقوم بتنفيذ مبادرات الحكم المحلي بصورة تقوم على المشاركة. وفي لاو شرع البرنامج الإنمائي في التخطيط للتنمية الريفيه من أجل استئصال شأفة الفقر والتنسيق بين المانحين على صعيد المقاطعات، مما يؤدي إلى قيام مشاريع محلية تستند إلى تقييمات محلية للاحتياجات الإنمائية وإلى القدرات الحكومية الراهنة على صعيد المقاطعات والمناطق والقرى. ونتيجة لذلك، أمكن تعزيز التخطيط من القاعدة إلى القمة، وتحسين التنسيق بين الوزارات، وإقامة شراكات أكثر فعالية بين البرنامج الإنمائي والمنظمات غير الحكومية.

٢٤ - والمرحلة الثانية من البرنامج الكمبودي لإعادة التوطين وإعادة الإدماج، الذي يدعمه البرنامج الإنمائي تجمع بين التدخلات لمكافحة الفقر وتعزيز الإدارة المحلية والعمليات الديمقراطية. وخلال عام ١٩٩٦، ساعد البرنامج الكمبودي في إنشاء خمس لجان للتنمية الريفيه في المقاطعات، و ٤٣ لجنة إنمائية في المجتمعات المحلية، و ٢٢٦ لجنة إنمائية قروية منتخبة بصورة ديمقراطية. وقدم البرنامج الكمبودي المساعدة إلى السلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتحديد وتصميم وتنفيذ ١١٣ مشروعاً فرعياً في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والائتمانات والبنية الأساسية والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وإدماج موضوع نوع الجنس في صميم الأنشطة.

٢٥ - وكان البرنامج الإنمائي في طليعة جهود التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تبذلها حكومتا ماليزيا وسنغافورة في تقديم برامجهما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الإقليمي، وكذلك تقديمها إلى البلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، وافق معهد دراسات جنوب

شرق آسيا في سنغافورة على تنفيذ برنامج تدريبي مخصص للبلدان الأفريقية عن تجربة التنمية الاقتصادية في شرق آسيا.

٢٦ - وفي أيلول/سبتمبر، اشترك البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في رعاية منتدى استثماري بالغ النجاح في راجين - سونيوغ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اجتذب ٤٣٩ مشاركا وقّعوا عقودا أو مذكرات تفاهم أو خطابات نوايا بلغت قيمتها ٤٨٠ مليون دولار من أجل ٢٠ مشروعا مختلفا. وأصبح الآن برنامج تنمية منطقة نهر تومن أكثر استجابة للتجارة والاستثمار الخارجيين مع فتح معابر حدودية رئيسية، وتيسير الأنشطة التجارية، واستحداث خدمات سكك حديدية جديدة. وبوجه أعم، أظهرت المنطقة بكاملها زيادة ملحوظة في الاستثمار الأجنبي، بحيث زاد إلى أكثر من الضعف في السنتين الماضيتين. وبالإضافة إلى ذلك، سينشئ البرنامج الإنمائي معهدا للأعمال التجارية في راجين - سونيوغ في عام ١٩٩٧، سيدخل دراسات اقتصاد السوق واللغة الانكليزية في جامعات البلد.

٢٧ - وقد توصلت لجنة نهر الميكونغ بالدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لتصبح المنظمة الحكومية الدولية الأولى والوحيدة في منطقة حوض الميكونغ. وبدأت صياغة خطة لتنمية منطقة حوض الميكونغ من أجل الدول الأعضاء (كمبوديا وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وتايلند وفيت نام) بدعم من البرنامج الإنمائي. وترسي الخطة أساسا للتنمية المستدامة للحوض مستقبلا. كما سهّل البرنامج الإنمائي إنشاء فريق استشاري للمانحين بشأن حوض الميكونغ، وصندوق استثماري، وخدمات استشارية تقنية لدعم لجنة نهر الميكونغ. وقد تطورت مبادرات تنمية حوض نهر الميكونغ من التعاون غير الرسمي إلى الآليات المؤسسية المدعومة باتفاق وهيكل حكوميين دوليين. ويوفر ذلك الإرادة والالتزام السياسيين اللازمين لتعزيز الأشكال الأخرى للتعاون الإنمائي بين هذه البلدان المشاطئة للنهر. وبالمثل، فإن برنامج تنمية منطقة نهر تومن هو المحفل الوحيد الذي يلتقي فيه كبار المسؤولين من بلدان منطقة شمال شرق آسيا دون الإقليمية لتخطيط البرامج الإنمائية التعاونية.

٢٨ - وقد واصل البرنامج الإنمائي، باعتباره المنظمة الدولية الوحيدة الشريكة في الحوار مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تقديم الدعم الموجه إلى الرابطة خلال عام ١٩٩٦، من خلال البرامج دون الإقليمية المتعلقة بالتجارة والبيئة، وتحرير التجارة والاستثمار، وتعزيز القدرات المؤسسية، في سياق تسارع العولمة والتكامل الاقتصادي الإقليمي. واستخدم فريق خبراء الرابطة الدراسات التي أنجزت بدعم من البرنامج الإنمائي بشأن التجارة والمسائل المتصلة بالتجارة من أجل وضع منهاج مشترك للرابطة في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

ثالثا - الترتيبات الجديدة للبرمجة والتنفيذ

٢٩ - يتدر إجمالي السوارد المتاحة من أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (١٩٩٢-١٩٩٦) بمبلغ ١.٢ بليون دولار. ويتوقع أن توفر المساهمات في تقاسم التكاليف، من موارد

البرنامج الخاصة وخدمات الدعم التقني والصناديق الاستثمارية، مبلغا آخر قدره ٢٥٠ مليون دولار أثناء هذه الفترة. ويبلغ مجموع النفقات التقديرية للمشاريع ١,١ بليون دولار للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦.

٢٠ - وخلال عام ١٩٩٦ ووفق على ١٠٧ برامج ومشاريع تنفذ على الصعيد الوطني بلغت قيمتها ٩٥ مليون دولار تقريبا، وتمثل ٧٣ في المائة من مجموع قيمة المشاريع الجديدة التي ووفق عليها خلال العام. ورغم أن التنفيذ الوطني أدى إلى تعزيز الملكية الوطنية وبناء القدرات الوطنية في مجال إدارة التنمية، فإنه أدى أيضا إلى تأخيرات كبيرة في تنفيذ البرامج لبعض البلدان. والحاجة إلى زيادة صقل الإجراءات وتقديم الدعم للعملية ستعالج في العام المقبل على أنها من الأولويات العليا.

٣١ - وأقر المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ أطر التعاون القطري لبنغلاديش والصين وفيت نام. وقامت لجنة الإشراف على إدارة البرنامج خلال العام بمعالجة وإقرار خمس عشرة مذكرة استشارية خاصة بجمهورية إيران الإسلامية وباكستان غينيا الجديدة وبالاو وبوتان وتايلند وتوفالو وجزر سليمان وجزر مارشال وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيجي وكيريباتي وماليزيا ومنغوليا وميكرونيزيا والهند، مما سيسمح بعرض إطار التعاون القطري على المجلس التنفيذي في منتصف عام ١٩٩٧. وبوجه عام، كانت عملية المشاورات بشأن المذكرات الاستشارية واسعة النطاق وشملت الشركاء من الحكومات المركزية والمحلية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة والمانحين على المستوى القطري. وسيجري تقديم مزيد من التشجيع لهذه العملية خلال مرحلتي وضع البرامج وتنفيذها لكفالة استمرار التشاور والشراكة على نطاق واسع على الصعيد القطري والإقليمي.

٣٢ - وقد أدى التكيف مع الترتيبات الجديدة المبرمجة، والمشاورات الواسعة النطاق، والتركيز البرنامجي الضيق، إلى حدوث قصور في تنفيذ البرامج الخاصة ببعض بلدان المنطقة. وبلغ المعدل العام المشقط للتنفيذ لعام ١٩٩٦ بالنسبة للموارد الأساسية ٦٧ في المائة. على أنه بفضل الميزة الواقعية بنهاية العام وزيادة التأكيد على التنفيذ، أظهر مستويا الالتزام والتنفيذ تحسنا قويا في غالبية البلدان. ولا يزال يتعين على ستة إلى سبعة بلدان تحقيق أهدافها الموضوعية للعام.

٣٣ - كان هناك اتجاه في الماضي لأن تكون برامج منطقة آسيا والمحيط الهادئ متناثرة ومتعددة وقليلة التمويل إلى حد كبير. ولهذا تم في عام ١٩٩٦ إجراء بحث شامل للبرمجة المشتركة بين الأقطار. وقد جرت مشاورات مكثفة استغرقت وقتا طويلا إلى حد ما مع الحكومات، وأربعة محافل دون إقليمية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، وذلك في حلقات عمل وطنية ودون إقليمية على السواء عقدت خلال عام ١٩٩٦، وشكلت هذه المشاورات أساس إطار التعاون الإقليمي. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا على إقامة علاقة أوثق مع مصرف التنمية الآسيوي بهدف دعم التعاون الإقليمي.

رابعاً - الدعوة وتكوين شركات ودوائر مناصرة وتعبئة الموارد من أجل
التنمية البشرية المستدامة

٣٤ - وفقاً لخطة عمل المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٩٦، قامت غالبية بلدان المنطقة بسلسلة من أنشطة الدعوة والأنشطة الإعلامية تركزت على رفع مستوى المعرفة والوعي بالمسائل المتصلة بالفقر. وشملت الأنشطة أحداثاً حظيت بتغطية إعلامية واسعة وكانت تتعلق بالاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر. وأتيحت معلومات موجزة عن البرامج إلى قطاع واسع من الجمهور في العديد من البلدان خلال عام ١٩٩٦ وذلك في محاولة مركزة لتوعية جمهور أوسع بالمسائل المتصلة بالفقر، ونوع الجنس، والبيئة وشؤون الحكم. فقد أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية إيران الإسلامية، على سبيل المثال، مجموعة من ١٦ منشوراً عن المشاريع الناجحة التي اضطلع بها البرنامج والحكومة. وأصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً باللغتين الإنكليزية والفارسية ملفات صحفية عن القضاء على الفقر ووزعها على جميع وكالات الأنباء والصحف المحلية فأُسفر ذلك عن تغطية إعلامية واسعة.

٣٥ - وأتاح إصدار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ مناسبة مهمة أيضاً استغادت منها المكاتب القطرية التابعة للبرنامج، فضلاً عن الحكومة وغيرها من الشركاء، لتنظيم الحملات والحلقات الدراسية وحلقات عمل للمتابعة وذلك لتسليط المزيد من الأضواء على ما أثاره التقرير من مسائل وآثار فيما يتعلق بالسياسات. وفي ماليزيا، أُسفر إصدار تقرير عام ١٩٩٦ في شهر تموز/يوليه عن قيام وسائل الإعلام والسياسيين على السواء باقتباس مقتطفات ومؤشرات منه في مرات كثيرة بوصفها معايير رئيسية لأهداف النمو والتنمية البشرية. وإثر إصدار تقرير عام ١٩٩٦ أصدر رئيس الغلبين بيانات تتعلق بعدة تغييرات في السياسات، تضمنت توجيه طلب إلى جميع وحدات أجهزة الحكم المحلي لتكريس ٢٠ في المائة على الأقل من حصص الإيرادات الداخلية لأولويات التنمية البشرية.

٣٦ - وعززت إنجازات مختلف "شبكات المعرفة" في المنطقة التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ تقاسم وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات، كما أنها وفرت أساساً لبناء أطر السياسات والبرامج. فعلى سبيل المثال، يسرت الشبكة القادونية والأخلاقية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إجراء حوار بشأن السياسات فيما يتعلق بالاستجابات الاجتماعية والاقتصادية للوباء بين البلدان التي اكتسبت خبرة قيمة وتلك التي بدأت لتوها تتصدى للعواقب الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الوباء. وتتيح شبكة رابطة دول جنوب شرق آسيا، التي تأسست في عام ١٩٩٦، معلومات للبلدان الأعضاء وللقطاع الخاص عن الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية في المنطقة دون الإقليمية.

٣٧ - ودشن في شهر آذار/ مارس ١٩٩٦ مرفق موارد شؤون الحكم الإقليمي الذي يتخذ من باكستان قاعدة له وقام بإدراج الخبرة الإقليمية في شبكة تشغيلية لاقتسام المعارف. ودجج هذا المرفق، من خلال إقامة قواعد بيانات تتعلق بالخبراء الإقليمية والبحوث التعاونية والبرامج التدريبية، في مساعدة المكاتب

القطرية والمؤسسات الحكومية المرتبطة بها في التحضير للمشاريع والبرامج المتصلة بشؤون الحكم وتنفيذها ورصدها. وتم في هذا العام إنشاء مرفق موارد مشابه للتنمية البشرية المستدامة في تايلند مما أوجد شبكة لتشجيع تبادل الخبرات والمعلومات في جنوب شرق آسيا.

٣٨ - وازدادت الموارد غير الأساسية في عام ١٩٩٦ على النحو المنشود في خطة العمل السنوية. وأتت من الصناديق الاستثمارية أكبر نسبة متويصة للزيادة التي طرأت على الموارد غير الأساسية. وباشر ما مجموعه ثمانية صناديق استثمارية جديدة يديرها المكتب الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ عملها في عام ١٩٩٦. وانطلقت أيضا سلسلة من المبادرات الجديدة في مجال تعبئة الموارد وتنسيق المعونة. وعقد لأول مرة اجتماعان للتعاون المتعدد والثنائي الأطراف بين حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الهند في تشرين الثاني/نوفمبر وفي باكستان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. واختتم الاجتماع الذي عقد في الهند باتفاق بين حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون في تقديم الدعم إلى سبعة مجالات برنامجية في الهند. وكذلك تمخض الاجتماع الذي عقد في باكستان عن توقيع اتفاق من جانب حكومة اليابان والبرنامج وعن تحديد عشرة مشاريع متعددة وثنائية الأطراف يمكن أن يتعاون فيها الطرفان في المستقبل. وقد تصيح هذه الاتفاقات لبنة هامة لتنسيق المعونة ونموذجا للتعاون مع المانحين الآخرين.

خامسا - تعزيز شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في منظومة الأمم المتحدة

٣٩ - يلقي عدد من المبادرات المشتركة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في المنطقة خلال عام ١٩٩٦ الضوء على الأهمية المتزايدة التي يجري إيلاؤها للتعاون في منظومة الأمم المتحدة والعمل مع الشركاء القطريين في شتى المجالات. فقد أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان، مثلا، آلية دعم فعالة للتنسيق المشترك بين الوكالات خلال عام ١٩٩٦ يوم كانت الحالة الأمنية تفرض قيودا على عمل جميع البرامج. وأتاحت المرافق والخدمات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في إطار مشروع الدعم السوقي تحقيق وفورات حجم وخلقت روابط تكامل بين البرامج. وإضافة إلى ذلك، كان آخر نداء موحد لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ١٩٩٧، الذي تمثل الهدف منه في جمع ١٢٢ مليون دولار، ثمرة لما بذله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية من جهود منسقة بصورة حسنة، وهو نداء يضم جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في أفغانستان ومن أجلها.

٤٠ - وقام الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم الابتدائي في الهند بصياغة برنامج منظومة الأمم المتحدة لدعم التعليم الابتدائي القائم على أساس مجتمعي في عام ١٩٩٦، وسيطقى البرنامج دعما ماليا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومن الحكومة، إضافة إلى مشاركة منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويمثل هذا أول جهد تشارك الوكالات في برمجته وتمويله في الهند. وخلال عام ١٩٩٦، اعتمدت جميع وكالات الأمم المتحدة في جمهورية إيران الإسلامية خطة عمل مشتركة بين الوكالات حددت

فيها مجالات التعاون فيما بينها. وقد شمل هذا دعم تقرير عن التنمية البشرية الوطنية وبرنامجاً للقضاء على الفقر ومكافحة التصحر وإعداد قائمة بالمنظمات غير الحكومية الوطنية والخبراء الوطنيين وربط المستعملين بشبكة الانترنت وتوفير المتابعات للمؤتمرات العالمية. وأسفر ما حل بالبلد من كوارث وطنية كثيرة عن قيام علاقة وثيقة ومثمرة بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وإدارة الشؤون الانسانية، فتمخض هذا عن خطة رائدة مشتركة بين الوكالات للتصدي للكوارث. وعملت منظومة الأمم المتحدة في تايلند عن كسب مع الحكومة لوضع خطتها الإنمائية الوطنية الثامنة، فأسفر ذلك عن إنجاز وضع خطة العمل التعاونية بين تايلند والأمم المتحدة. ويقوم مجلس الشراكة بين تايلند والأمم المتحدة بتوجيه البرامج القائمة في إطار هذه الخطة، ويضم المجلس ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة.

٤١ - وبدأت وكالات الأمم المتحدة في ميانمار إعداد تقييم مشترك لمنظومة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والبشرية لميانمار وذلك بغية تحسين فهم الحالة الإنمائية في البلد وما يواجهه من تحديات، ومن ثم بناء أساس أنضج للدعوة والبرمجة والتنسيق لخدمة الفقراء. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز أو إنشاء ١٤ فريقاً مواضيعياً في ميانمار. وأنشئت أيضاً فرقة عمل مشتركة بين الوكالات في آييا لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، تضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واليونيسكو، ومنظمة الصحة العالمية. وكذلك، شكلت منظومة الأمم المتحدة في الفلبين فرق عمل مشتركة بين الوكالات لتنسيق متابعة منظومة الأمم المتحدة للمؤتمرات العالمية، مع التركيز على العمالة وسبل الرزق المستدامة، والخدمات الاجتماعية الأساسية، والنهوض بالمرأة وتمكينها، والبيئة وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتسترشد هذه الفرق بخطة الحكومة للإصلاح الاجتماعي، التي تدمج الالتزامات الرئيسية للمؤتمرات العالمية والوطنية الأخيرة.

سادساً - أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي تمر بأزمات

وبظروف استثنائية أخرى

٤٧ - كفل التعاون المتزايد والفعال بين شركاء الأمم المتحدة التصدي بسرعة على نحو منسق للأحوال المتأزمة، وكان يعقب ذلك بذل جهود مشترك مستدام في عملية الإنعاش والإصلاح. وخلال عام ١٩٩٦، ظلت أفغانستان بلداً يمر بأزمة. ولهذا ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه على الإصلاح القائم على أساس المشاركة والجهود المجتمعية؛ وعلى بناء مجموعة من البرامج الرئيسية يشارك المادحون في تمويلها؛ وعلى الدعم السوقي والبرنامجي لتنسيق ما تبذله منظومة الأمم المتحدة من جهود. وقام برنامج إصلاح الريف المشترك بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء مجالس إصلاح تمثيلية في المناطق والقرى تحدد الأولويات وتقررها وتشارك في تخطيط ورصد المشاريع على المستوى المجتمعي. وكذلك قام عنصر الإصلاح الحضري المشترك بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإحياء نظام التمثيل التقليدي على صعيدي المنطقة والحي وبالتماس مدخلات

مباشرة من المستفيدين لتحديد المشاكل ذات الأولوية. وهذه البرامج القائمة على أساس نُجج إدارة التنمية اللامركزية تهيئ الظروف لتعزيز بناء قدرات المجتمع المدني.

٤٣ - وخلال عام ١٩٩٦، حلت كوارث طبيعية بالعديد من أرجاء المنطقة. فقد ألحقت الفيضانات في كمبوديا ضررا بالغة بما يقدر بـ ٥٠ ٠٠٠ نسمة وست مقاطعات فضلا عن فنوم بنه. وتم بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعبئة أكثر من ١,٥ مليون دولار على وجه السرعة من جماعة المانحين لإغاثة معظم المناطق المتضررة. وتم توجيه الجزء الأكبر من هذه الأموال إلى برنامج الأغذية العالمي عن طريق إدارة الشؤون الإنسانية لتوفير الغذاء مقابل العمل. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استجابة للإعصار المدمر وموسم الفيضانات في فييت نام في عام ١٩٩٦، بإنشاء مرفق لتوجيه أموال مخصصة للإغاثة من الكوارث إلى البلد. وحتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ كان خمسة مانحين قد استخدموا هذا المرفق لتقديم ٢٤٨ ٤٠٠ دولار إلى ضحايا الكارثة. وأشرفت وحدة إدارة الكوارث التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدارة هذه الأموال، وساعدت في تحديد أشد الجماعات احتياجا، وأعدت مقترحات للإغاثة في حالات الكوارث وقامت برصد توزيع مواد الإغاثة.

٤٤ - وأحدثت سلسلة من الفيضانات المدمرة نقصا حادا في الأغذية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وجاء في تقييم للمحاصيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ أعدته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن البلد مقبل على عجز غذائي يقدر بنحو ١,٨٣ مليون طن من الحبوب في عام ١٩٩٧. وللتصدي لهذا العجز قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد نداء مشترك بين الوكالات وبدأ برنامجا للفوٹ الزراعي وإعادة التأهيل الزراعي. وقبلت الحكومة مقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير خبراء صينيين للمساعدة في عملية إعادة التأهيل الزراعي بعد انتهاء موسم الفيضانات. ورحبت لأول مرة بوجود مشاركة خارجية كبيرة في الزراعة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، وافقت الحكومة من حيث المبدأ على المشاركة في البرنامج الزراعي دون الإقليمي الأوسع نطاقا لشمال شرقي آسيا الذي يضم حاليا الصين وجمهورية كوريا ومنغوليا وروسيا.

سابعاً - بناء منظمة تعليمية أصغر حجماً وأكثر مساهلة

٤٥ - في عام ١٩٩٦، أجريت تخفيضات كبيرة في الموظفين في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، في المقر والمكاتب القطرية على السواء، وبلغ إجمالي التخفيض ٢٥ في المائة من موظفي الفئة الفنية و ١٦ في المائة من موظفي فئة الخدمات العامة. وأدى هذا إلى انخفاض في إجمالي تكاليف الموظفين في عام ١٩٩٦ بلغ حوالي ٥ ملايين دولار. وللتخفيف من الأثر السلبي لهذه التخفيضات، زادت المكاتب القطرية من إنتاجيتها عن طريق إعادة التنظيم وإعادة توزيع المهام، وزيادة تدريب الموظفين الوطنيين والدوليين، واتخاذ تدابير جديدة لتحسين الكفاءة. وأدى هذا إلى تحسينات على صعيد التوظيف المحلي والاتصالات ووضع الميزانية وتزويد المكاتب بالآلات للتعويض عن نقص الموظفين. واستحدثت أيضا نوع جديدة لجعل البرامج القطرية والإقليمية أكثر مراعاة للآثار وأكثر فعالية من حيث التكاليف من خلال المراكز التجريبية

في باكستان وتايلند وفيتيت نام. وقد أدمجت بالفعل أدوات بسيطة لقياس الأثر في عدة مشاريع للقضاء على الفقر، تضمنت تخصيص مبالغ للقيام بدراسات أساسية وتحديد مؤشرات خاصة لقياس نتائج المشاريع.

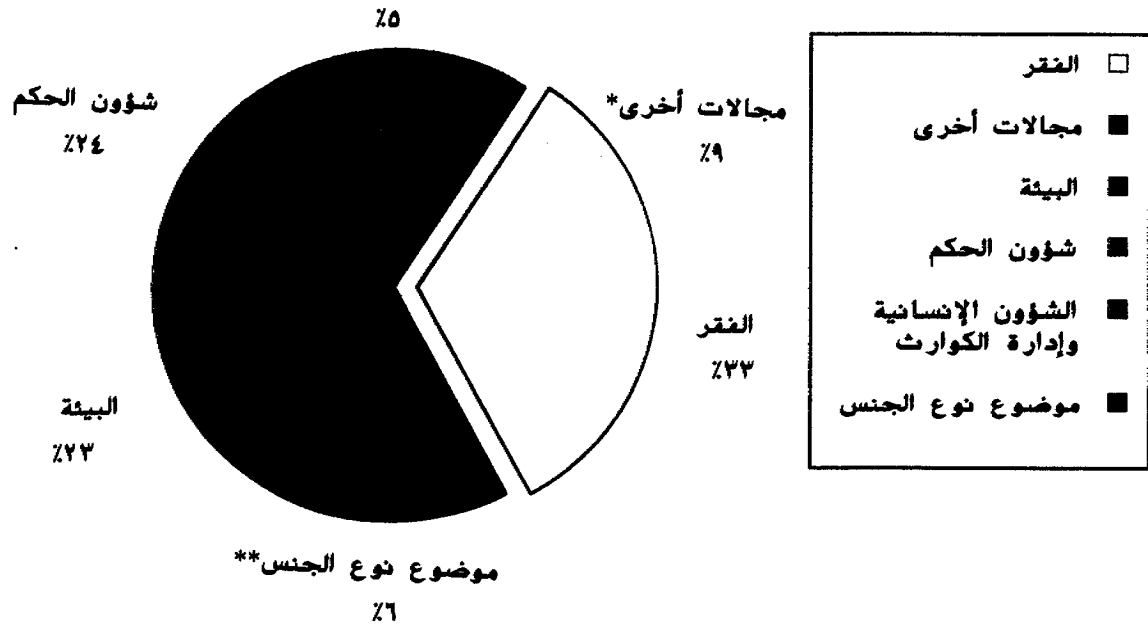
٤٦ - وقد أولى المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أهمية بشكل متزايد لاستحداث نظم المعلومات واستخدامها. وتم ربط ٤٠ في المائة من المكاتب القطرية بشبكة "إنترنت" خلال عام ١٩٩٦، ومن المتوقع ربط جميع المكاتب بالشبكة بحلول شهر تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل ملفات على الشبكة لمكاتبه القطرية في إندونيسيا والصين وماليزيا، مما يسهل الوصول إلى المعلومات عن البرامج والمنشورات.

المرفق

الموارد الأساسية الموافق عليها لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي وأمثلة قطرية توضيحية في المجالات البرنامجية
المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة

الموارد الأساسية الموافق عليها لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي ضمن المجالات البرنامجية المواضيعية العامة: المكتب
الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٦

الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث



* تغطي مجالات مثل: التعليم، والأنشطة المشتركة بين الوكالات، والشبكات الإقليمية، والإعلام والدعوة، وتنسيق تقديم المعونة، إلخ.

** اتبعت سياسة إدماج موضوع نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية وبالتالي تمت تغطية قضايا نوع الجنس في مجالات مواضيعية أخرى مثل الفقر والبيئة وشؤون الحكم.

المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

أمثلة قطرية توضيحية

القضاء على الفقر وخلق فرص العمل

عندما بدأت الحكومة الجديدة لمنغوليا عملية إصلاح الإدارة العامة والاقتصاد، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعراضا وتقييما للبرنامج الوطني لتخفيف حدة الفقر في منغوليا لتقييم الأثر الفوري لعملية الإصلاح على الفئات الضعيفة من السكان. وأشارت عملية التقييم إلى أن البرنامج حقق نجاحا على مستوى السياسة العامة ولكنه يحتاج إلى تعزيز التنفيذ على مستوى القواعد الشعبية. ومن المتوقع أن تكفل التعديلات الجديدة إنجازا أكثر فعالية.

وفي إطار البرنامج الوطني لتنمية القنب في الهند، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جرى تدريب حوالي ٢٠٠٠ شخص بحيث أتقنوا عملية تصميم وتطوير الحرف اليدوية القائمة على استخدام القنب، وتم بالتالي توظيفهم من قبل المنظمات غير الحكومية. ومن بين المتدربين، اشترك ١٤٠ معلما حرفيا في حلقات تدريبية متقدمة، وتعمل حاليا حوالي ٥٠٠ امرأة في إنتاج الأزياء المصنوعة من القنب. وفي إطار هذا البرنامج، تنظم المعارض في أسواق وأماكن عرض الحرف اليدوية لتوفير فرص التسويق للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في إنتاج الحرف اليدوية القائمة على استخدام القنب.

وفي خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦، جرى في إطار التدريب المهني الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كمبوديا، تدريب ١٩٣ ٥ شخصا على أكثر من ٣٥ حرفة مختلفة، من تصليح الدراجات إلى صنع المكاس اليدوية. وأشارت دراسات المتابعة التي أجريت في عام ١٩٩٦ إلى أن حوالي ٧٧ في المائة من الأشخاص الذين تلقوا التدريب يكسبون دخلا من العمل دواما كاملا أو جزئيا أو من العمل الموسمي أو يعملون لحسابهم الخاص. وتبلغ نسبة النساء من هؤلاء العاملين ٥٥ في المائة.

موضوع نوع الجنس

في الصين، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الاتحاد النسائي لعموم الصين فيما يتعلق بعدة مقترحات في مجال متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، هي إنشاء شبكة وطنية لجمع الإحصائيات والبيانات، والعمل على إعادة تشغيل النساء في المناطق الحضرية، وتنظيم عمليات تدريب على مراعاة نوع الجنس، وإدماج الشواغل المتعلقة بنوع الجنس في صميم السياسات العامة. وبدعم من الفريق الاستشاري المحلي بشأن دور المرأة في التنمية، الذي يرأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انتهت وزارة شؤون المرأة والطفولة من وضع خطة العمل الوطنية من منطلق متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمرأة. وشمل تقديم الدعم استعراضا أجراه ائتلاف من عدة مانحين للقدرات الشاملة للقطاعات على تحليل التباينات بين الجنسين في مختلف الوزارات. واستنادا إلى إعلان وخطة عمل بيجين، تم وضع البرنامج الوطني لتحسين مركز المرأة واعتمده حكومة منغوليا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البيئة

في إطار برنامج تخفيض التلوث الصناعي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سري لانكا، جرى تدريب الخبراء الاستشاريين لتقديم المشورة للشركات عن كيفية تنفيذ استراتيجيات مكافحة التلوث التي تعود بالفوق المالي. فعلى سبيل المثال، خفضت شركة لصنع الطلاء انبعاثاتها من الغبار والأبخرة بنسبة ٧٠ في المائة، ومع ذلك حققت زيادة في الأرباح قدرها ٨٦٠ ١٧ دولاراً في السنة. وخفضت شركة أخرى نفقاتها الصلبة بنسبة ٧٠ في المائة مما أدى إلى توفير بلغ حوالي ٩٠ ٠٠٠ دولار في السنة. وسيوسع هذا الجهد حالياً ليشمل مزيداً من الشركات في عام ١٩٩٧. وفي الصين، أدت مؤخرا الجهود التي بذلتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل زيادة قدرة مجلس الشعب الوطني على صياغة التشريعات ذات الأولوية وصقل القانون العام لحماية البيئة إلى صدور أول قانون لمكافحة التلوث الضوضائي في البلد.

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نشرت بنغلاديش خطة العمل الوطنية لإدارة البيئة بعد عملية صياغة استمرت ١٨ شهراً واشتملت على مشاورات مع الحكومة وأفرقة من المجتمع المدني.

ويجري تنفيذ البعد العالمي لأنشطة مرفق البيئة العالمية على الصعيد المحلي من خلال مشاركة كبيرة للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية بوصفهم شركاء في صياغة مشاريع مرفق البيئة العالمية في المنطقة. ففي الهند، اعتبرت الأمانة العامة لمرفق البيئة العالمية مشروع "هيلي هايدل" مشروعاً نموذجياً من حيث تعزيزه للتنمية القائمة على المشاركة بالإضافة إلى مشاركة أصحاب المصلحة.

وفي عام ١٩٩٦، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة للمستوطنات الحضرية في إندونيسيا. ولدعم التدخلات على مستوى السياسة العامة، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المؤسسة الإنمائية السويسرية و الشركة العقارية الإندونيسية (Real Estate Indonesia) بإنشاء معهد التنمية الحضرية والإقليمية الذي يمثل مصالح المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والحكومة. فعلى صعيد المجتمع المحلي، استحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجاً مبتكراً لإنشاء المساكن بالاعتماد على الذات وعلى المجتمع المحلي، ويجري تطبيق هذا النهج وتكييفه وتكراره في كافة أنحاء البلد بسرعة بعد أن اكتملت المشاريع الرائدة الثلاثة بنجاح. واعتمد أكثر من ٦٠ من المجتمعات المحلية هذا النهج بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد ساعد هذا البرنامج حوالي ١٥ ٠٠٠ شخص في الحصول على الائتمانات والأراضي ومرافق الخدمات المدعومة.

شؤون الحكم

بعد أن عقد مؤخرا، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمر تنمية الموارد البشرية الذي حضره الوزراء والكوادر الحزبية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أنشأت الحكومة، بناء على توصية من البرنامج الإنمائي، لجنة خاصة على المستوى الوزاري لكفالة تحسين التنسيق بين الوزارات في الجهود التي تبذلها لتخطيط وتحديد الأهداف الإنمائية الوطنية وتحقيقها بشكل فعال ضمن المرحلة الانتقالية التي يمر بها اقتصاد البلد.

وانتهى وضع خطة عمل للإصلاح الإداري لحكومة سري لانكا نتيجة لمشروع مشترك بين البرنامج الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي، وهي تشمل جميع المجالات الرئيسية لإصلاح القطاع العام. ويركز البرنامج على إعادة تقييم المؤسسات القائمة وتبسيط إجراءاتها، وبناء قدرات القطاع العام ليدير على نحو فعال اقتصادا سويقيا متناميا وليقدم بكفاءة خدمات رفيعة المستوى للحكومة.

وفي كمبوديا، أدى التعاون بين البرنامج الإنمائي ووزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وإدارة التنمية فيما وراء البحار الرامي إلى المساعدة على إعادة بناء النظام الصحي في كمبوديا وإصلاحه إلى موافقة وزارة المالية على خطة طموحة للتمويل في مجال الصحة في كمبوديا.

إدارة الكوارث

في نيسان/أبريل ١٩٩٦، أصاب إعصار هائل منطقتي تنغيل وجمالبور ثاناس في بنغلاديش، راح ضحيته حوالي ١ ٠٠٠ شخص وأصاب أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص بجراح وهدم حوالي ١٠٠ ٠٠٠ منزل. وقدم البرنامج الإنمائي وفريق تقييم الكوارث التابع لإدارة الشؤون الإنسانية، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث، تقارير فورية عن الحالة، واضطلع بعمليات تقييم للأضرار، واستضاف عمليات التشاور فيما بين الجهات المانحة بشأن متطلبات الإغاثة وإعادة التأهيل. ووافق فريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث، الذي يرأسه البرنامج الإنمائي ويتألف من برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف والفاو ومنظمة الصحة العالمية، على اتخاذ إجراءات ذات أولوية، تنفذ تنفيذا فوريا من قبل الفاو ومختلف المنظمات غير الحكومية.

وفي الصين، قاد البرنامج الإنمائي الجهود الدولية للإغاثة عندما حدثت هزة أرضية في مقاطعة يونان في شباط/فبراير. وبعد أن دعا المنسق المقيم للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع لفريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث، قامت بعثة تابعة للبرنامج الإنمائي بتقييم الأضرار، وعملت مع السلطات المحلية في الجهود المبذولة لتقديم الإغاثة الطارئة. وقام البرنامج الإنمائي، عاملا مع إدارة الشؤون الإنسانية، بتعبئة أكثر من ١,٢ مليون دولار لإمدادات الإغاثة الطارئة خلال هذه العملية.

مبادرات أخرى

الدعوة والاتصالات

احتفالا بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، ألقى الممثل المقيم في الصين رسالة الأمين العام في احتفال أقيم في قاعة الشعب الكبرى. وتم الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر في سوكا، بضيحي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وخلال الاحتفال وقع المنسق المقيم ووزير المالية على وثيقة مشروع. وفي جمهورية كوريا، أقيم احتفال تذكاري وحلقة دراسية اشترك فيها أكثر من ١٣٠ شخصا من المنظمات غير الحكومية، والأكاديميين، ووسائل الإعلام. وفي إندونيسيا، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة دراسية وطنية عن الفقر حظيت بتغطية واسعة من وسائل الإعلام. وفي فييت نام، احتفل

البرنامج الإنمائي باليوم الدولي للقضاء على الفقر بالتوقيع على مشروع للقضاء على الفقر لمقاطعة بن باي، مما أدى إلى نشر سلسلة من المقالات في الصحافة المحلية عن المسائل المتعلقة بالفقر. وفي باكستان، قام البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بتنظيم أنشطة ودراسة مسائل تتعلق بالفقر على مستوى القواعد الشعبية لكفالة أن تصل هذه الرسالة إلى الفقراء. وفي كانون الأول/ديسمبر، بدأ مكتب البرنامج الإنمائي في منغوليا إنتاج سلسلة من الكتيبات باللغتين المنغولية والانكليزية للتعريف بالأنشطة البرنامجية المتصلة بالتنمية البشرية المستدامة.

الأنشطة المشتركة بين الوكالات

عمل الفريق الفني في منغوليا التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك الرعاية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بمشاركة ممثلين من وزارة الصحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وجمعية الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية المحلية، بصياغة البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووضع خطة عمله للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. ووضعت منظومة الأمم المتحدة في الهند إطارا مرجعيا موحدا للتنمية البشرية، والقضاء على الفقر، والمتابعة المشتركة لأهداف مؤتمر الأمم المتحدة العالمي في الهند، عنوانه "بيان الموقف الشامل لمنظومة الأمم المتحدة - الهند".

تعبئة الموارد

الصناديق الاستثمارية الثمانية التي يديرها المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والتي أصبحت عاملة في عام ١٩٩٦ هي: صندوق الميكونغ الاستثماري؛ واتفاق الصندوق الاستثماري بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمهورية كوريا لدعم برنامج تنمية منطقة نهر تومن؛ وصندوق تومن الاستثماري؛ واتفاق الصندوق الاستثماري بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسويد لمشروع تعزيز السياسات والمؤسسات المالية في فييت نام؛ واتفاق الصندوق الاستثماري بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأستراليا للمرحلة الثانية من مشروع الإصلاح الإداري المالي والنقدي وتحسين الإحصائيات؛ واتفاق الصندوق الاستثماري بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسويد لدعم مشروع التنمية الريضية في كمبوديا؛ واتفاق الصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يدعم برنامج إنعاش المناطق في كمبوديا وإعادة الإدماج؛ والصندوق الاستثماري بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لبرنامج الإغاثة والإنعاش في مجال الزراعة.